

تاريخ القبول: 2019/12/01

تاريخ الإرسال: 2019/04/27

تاريخ النشر: 2020/01/08

القيمة بين الفلسفة وعِلْمَي النفس والاجتماع -مقارنة تعريفية-

The value between philosophy, psychology and sociology- Definitional comparison-

طالب دكتوراه خليفة العرياق

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة . elariak.chlef@gmail.com

أ. د. محمد بركان

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة . berganem03@yahoo.fr

الملخص:

لقد اهتمت الفلسفة وعِلْمَي النفس والاجتماع بالقيمة، كموضوع، لكن اعترضتها صعوبة في ضبطها، كمفهوم، بفعل تحرك القيمة في اتجاهات متعددة وتجسدها بمظاهر متنوعة. مما أوقع بينها اختلافاً في تعريف مفهوم القيمة بقدر ما بينها من اختلاف موضوعي ومنهجي وفكري. لكن بحكم ما بينها من تقارب وتكامل معرفي في دراسة الإنسان بأفعاله الفردية وتفاعلاته الاجتماعية، يُفترض وجود تقارب وتكامل ضمني بين تعريفاتها لمفهوم القيمة، رغم الاختلاف الظاهري بين هذه التعريفات. وعليه قامت المقارنة التعريفية الحالية بهدف التحقق من هذا الافتراض، وقد نتج عنها إثباته.

الكلمات المفتاحية: القيمة؛ المثل الأعلى؛ الحكم القيمي؛ المرغوب فيه.

Abstract: Philosophy, psychology and sociology have been concerned with value, as a subject, but they had difficulty to define it, as a concept, because it is moving in multiple directions and

embodying in various manifestations. Which made a difference between these disciplines in the definition of the concept of value as much as the difference between them in the subject, method, and thought. However, because of the convergence and integration of knowledge between these disciplines in study of man in his individual actions and social interactions, it is assumed that there is an implicit convergence and integration between their definitions of the concept of value, despite the explicit different between these definitions. Accordingly, the current definitional comparison was made to verifying this hypothesis, where has resulted in its proof.

Keywords: value; ideal; value judgment; desirable.

مقدمة:

لقد اهتم بموضوع القيمة العديد من التخصصات المعرفية، أهمها الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع؛ حيث شاع في كل منها استخدام مصطلح (لفظ) "القيمة"، لكن بمفهوم (معنى) يختلف تعريفه من تخصص لآخر، بل يختلف حتى في التخصص الواحد من تيار فكري لآخر؛ ويرجع هذا الاختلاف إلى صعوبة ضبط مفهوم القيمة، لأنه يمثل، حسب 'الاند'، "مفهوماً متحركاً" من الواقع إلى القانون، ومن المرغوب فيه إلى المرغوب فيه المشترك¹. ولهذا وصف 'زيادة' القيمة بـ "الهاربة دائماً"؛ إذ، يختلف لونها، حسبها، باختلاف الأرض التي تتجسد فيها². ومنه ذهب 'هرتزلر' (Hertzler) إلى أن القيمة تقع في المنطقة التي تلتقي فيها الفلسفة بالعلوم الاجتماعية، وبخاصة علم الاجتماع، وعلم النفس³.

ورغم محاولة بعض الباحثين وضع تعريف يقيد تحرك مفهوم القيمة ويوقف تلونه ويثبت تموقعه من أجل دفع المعرفة إلى الأمام، إلا أن الاختلاف في تعريفه لا يزال قائماً بفعل تعدد التخصصات المعرفية المهمة بموضوعه وتنوع تياراتها الفكرية؛ لكن الناظر في الاختلاف الحاصل في تعريف مفهوم القيمة بين الفلسفة وعلمي النفس والاجتماع يفترض وجود تقارب وتكامل ضمني بين تعريفاتها، رغم الاختلاف

الظاهري بين هذه التعريفات، وهذا بحكم التقارب والتكامل المعرفي بين هذه التخصصات؛ إذ الإنسان الذي تبحث فيه الفلسفة عموماً، بالتأمل النظري، يشترك في البحث فيه خصوصاً، بالتتبع العملي، علم النفس، من جانبه الفردي، وعلم الاجتماع، من جانبه الجماعي. وهذا يعني أنَّ الإنسان في الأخير هو حامل القيمة النظرية (ما يجب أن يكون)، بوجوده، ومُحمِّل القيمة العملية (ما يجب أن يفعل)، بسلوكه الفردي والجماعي.

وعليه قامت المقارنة الحالية بين بعض تعريفات القيمة، المختارة قصدياً، في تخصصات الفلسفة وعلمي النفس والاجتماع بهدف التحقق من التقارب والتكامل الضمني المفترض بينها، رغم اختلافها الظاهري. حيث ارتكزت هذه المقارنة على تحليل دلالات القيمة التي تحملها هذه التعريفات في ضوء الحدود الموضوعية والضوابط المنهجية والأطر الفكرية لهذه التخصصات.

أولاً- القيمة في الفلسفة:

لقد استورد الفلاسفة مصطلح (لفظ) 'القيمة'، حديثاً، من علماء الاقتصاد، لكنهم أفرغوه من محتواه الاقتصادي المادي المحدود، وضمّنوه محتوى فلسفي معنوي غير محدود⁴. وبهذا تبيّن، بعد تحليل دلالات القيمة التي تحملها تعريفاتها الفلسفية المختارة، أنَّ المفهوم الفلسفي للقيمة يحيط بحقيقتها المثالية ويتحقّقها الواقعي معاً من خلال اعتبارها خاصية في الأشياء أساسها الطابع الأخلاقي.

1- القيمة خاصية في الأشياء:

عرّف 'لافيل' (Lavelle) القيمة، في اصطلاح الفلاسفة، بأنّها «الخاصية التي توجد في الأشياء والتي تجعل هذه الأخيرة تستحق الوجود، أي تستحق أن تكون مرادة»⁵. ويمكن تأويل هذا التعريف بأنّ صاحبه يعتبر القيمة هي الخاصية المجردة العليا التي يُحكم بها، كميّار، على الأشياء التي توجد فيها بأنّها تستحق الوجود، أي

تستحق أن تكون مرغوبة؛ وهذا التأويل مردّه إلى ما أقرّه 'ميمون' أنّ القيمة متعالية، غير قابلة للتحويل، وفي الوقت نفسه، ماهية، قابلة للتحقيق⁶. وعليه ذهب 'ميمون' إلى تعريف القيمة «بأنها خاصية شيء يعتبر قابلاً للرجبة فيه إذا التفتنا إلى ناحية التجريد فيها، أو بأنها الشيء الذي يعتبر قابلاً للرجبة فيه من حيث هو قابل للرجبة فيه إذا التفتنا إلى ناحية التعيين فيها»⁷.

إذن يبدو، من التعريفين المذكورين، أن القيمة، بمفهومها الفلسفي، ذات طبيعة معنوية واسعة الدلالة إذ تشمل كل شيء موجود. كما أنها كلّها إيجابية لأنها تجعل الأشياء التي توجد فيها تستحق الوجود، أي تستحق أن تكون مرغوبة؛ ويُفهم من التعريفين المذكورين أنّ القيمة حقيقةً مثالية ذات تحقّق واقعي؛ حيث تكون، في حقيقتها المثالية، جوهرًا منفصلاً عن الشيء، يُنظر إليه في علاقته بالشيء كخاصية مجرّدة عليا له، ويُتطّلع إليه باعتباره المثل الأعلى ذاته. أما في تحقّقها الواقعي، فتكون القيمة مظهرًا متصلًا بالشيء، يُنظر إليه في علاقته بالشيء كخاصية مجسّدة دُنيا فيه، ويُرغب فيه باعتباره الشيء عينه. وعليه فالقيمة هي خاصية للشيء من وجهين متلازمين؛ أحدهما باطن مستقل عن الشيء والآخر ظاهر مرتبط به؛ إذ يمثّل الأول التجرّد العالي للقيمة، بينما يمثّل الثاني التجسّد الدّاني لها.

ولهذا اختلفت الفلاسفة في موضوعية القيمة وذاتيتها، من جهة، وفي مطلّية القيمة ونسبيتها، من جهة أخرى؛ إذ أنّ حقيقتها المثالية تقربها إلى الموضوعية وترفعها إلى المطلّية، بينما تحقّقها الواقعي يُدنيها من الذاتية ويخفضها إلى النسبية. وقد أشار 'المعجم الفلسفي' إلى هذا الاختلاف في تعريفه للقيمة؛ حيث جاء فيه أنّ:

«القيمة- من حق وخير وجمال تكون: (أ) صفة عينية كامنة في طبيعة الأقوال (في المعرفة)، والأفعال (في الأخلاق)، والأشياء (في الفنون). ومادامت

كامنة في طبيعتها فهي ثابتة لا تتغير بتغير الظروف والملابسات. وبهذا قال المثاليون العقليون، وبهذا المعنى تطلب لذاتها. (ب) صفة يخلعها العقل على الأقوال والأفعال والأشياء، طبقا للظروف والملابسات وبالتالي تختلف باختلاف من يصدر الحكم، وبهذا قال الطبيعيون من الحسيين والوضعيين والبرجماتيين والوضعيين المنطقيين ومن إليهم. والقيمة بهذا المعنى تعني الاهتمام لشيء أو استحسانه أو الميل إليه والرغبة فيه، ونحو هذا مما يوحي بأن القيمة ذات طابع شخصي ذاتي خلو من الموضوعية، وتكون وسيلة إلى تحقيق غاية.⁸

ويعني هذا أن القيمة، كصفة (أو كخاصية)، يعتبرها بعض الفلاسفة موضوعية مطلقة لأنها عينية كامنة في طبيعة الموصوف بها، بينما يعتبرها بعضهم الآخر ذاتية نسبية لأنها مُخلعة من قبل عقل الواصف لها على الموصوف بها. وقد حاول 'العوا' التوفيق بين هذا وذاك، حيث ذهب إلى أن القيمة موضوعية وذاتية في الوقت نفسه، وأيضاً أنها مطلقة ونسبية في الوقت ذاته، وذلك باعتبار شمولية مفهوم القيمة لحقيقتها المثالية ولتحققها الواقعي معا.⁹

ويُستفاد من تعريف 'المعجم الفلسفي'، السالف الذكر، أن القيمة تتخذ ثلاث صفات أساسية، هي الحق والخير والجمال، لثلاث موصوفات كلية، هي الأقوال والأفعال والأشياء، ضمن ثلاثة مجالات عامة، هي المعرفة والأخلاق والفنون. وعليه، حسب 'بيري'، فَتَحَت قيمة الحقّ تدرج قيم المعرفة كلها، وتحت قيمة الخير تدرج قيم الأخلاق كلها، وتحت قيمة الجمال تدرج قيم الفنون كلها. ومنه فالقيمة بصفاتها الثلاثة الأساسية تضبط ثلاثة جوانب رئيسية واعية، هي الإدراك والسلوك والوجدان.¹⁰

وعلى ضوء ما سبق، يمكن التمييز بين 'القيمة' وبعض المفاهيم الفلسفية المشابهة لها، وهي 'المثل الأعلى' و'الغاية' و'المعيار'، وذلك، حسب 'ميمون'، من الأوجه التالية:

- يخالف المثل الأعلى القيمة وإن كانت تحتوي عليه، لأن القيمة تحمل في ذاتها حقيقة حالية رغم كونها ليست حقيقتها، بينما المثل الأعلى نرّميه في المستقبل ونفنيه من الحاضر. وبهذا تكون القيمة أوسع من المثل الأعلى، إذ أنها تشملها بحقيقتها المثالية، لكنها تتعدّاه بتحقيقها الواقعي.

- تتوفّر في الغاية مميزات القيمة كلّها. ومع ذلك فهي تختلف عنها لكونها ليست قيمة بالضرورة، وأيضاً تختلف عنها لأنها تتصف بالانتهاء والزوال. فالاختلاف الأول يُظهر الغاية أعمّ من القيمة؛ إذ لا تكون الغاية دائماً قيمة تُطلّب التحقيق، بل قد تكون غير القيمة ممّا يُطلب تحقيقه. بينما يُظهر الاختلاف الثاني القيمة أعمّ من الغاية؛ إذ ليست القيمة كلّها غاية تنتهي بالتحقيق، بل تستمرّ القيمة طالبة التحقيق مهما تحققت الغايات القيميّة.

- يعبر المعيار عن القاعدة التي يُرجع فيها إلى المثال الأعلى للحكم على الأشياء بأنّها ذات قيمة، وعليه فهو يتطلّب تجاوز كل ما هو حالي. وبهذا تكون القيمة أشمل من المعيار، رغم أنّها تختص به؛ إذ هو وصف يثبت لها باعتبارها مثال أعلى متطلّع إليه، لكنه ينتفي عنها باعتبارها شيئاً مرغوباً فيه.¹¹

2- القيمة الأخلاقية:

ذهب 'طه عبد الرحمن' إلى جواز اعتبار مصطلح 'القيمة'، في الفلسفة، مرادفاً لمصطلح 'المثال الأعلى'، وذلك بعد أن عرّف القيمة بأنها «المعنى الخُلقي الذي يستحق أن يتطلّع إليه المرء بكلّيته ويجتهد في الإتيان بأفعاله على مقتضاه».¹² وفي المقابل، أدرج 'الجابري' المعاني الأساسية الثلاثة التي تشملها القيمة (الحق

والخير والجمال) كلّها ضمن مجال 'الأخلاق'، وبموجبه نعت القيمة عموماً بـ 'القيمة الأخلاقية' قبل أن يعرفها بأنّها «حكم شخصي يتطابق بدرجة ما مع ما يراه المجتمع خيراً بإطلاق، وهو القيم المثالية التي تستعمل كمعايير لأحكام القيمة وتوجه النشاط الأخلاقي».¹³

ويمكن تعليل ارتكاز تعريفَيّ 'طه عبد الرحمن' و'محمد الجابري' للقيمة على المعنى الأخلاقي بما ذهب إليه 'بريدو' (Bridoux) أنّ القيم الأخلاقية تعلو على جميع القيم الأخرى لأنها لا تتوقف على أي منها¹⁴. حيث يفهم منه أنّ الاشتغال الفلسفي بالقيم الأخلاقية هو في الأصل اشتغال بالقيم ككل لأنّها هي التي تمنح القيم الأخرى الاستحقاق الإنساني. وهذا يتفق بشكل عام مع ما يراه 'ليفيناس' (Levinas) أن «الأخلاق ليست مجرد شعبة من شعب الفلسفة، بل هي الفلسفة الأولى».¹⁵

ثانياً - القيمة في علم النفس:

يهتم علماء النفس أساساً بسلوك الفرد، ولهذا ركّزوا، في تحديد مفهوم القيمة، على القيمة الفردية، لكن دون إغفال أثر الجماعة عليها. ولهذا اتّضح، بعد تحليل دلالات القيمة التي تحملها تعريفاتها النفسية المختارة، أنّ المفهوم النفسي للقيمة يقتصر على التجسيد الفردي لحقيقتها المثالية وتجريده لتحقيقها الواقعي من خلال اعتبارها مفهوماً مختلفاً عن غيره، حيث يقوم بذاته كحكم تفضيلي فردي.

1- القيمة مفهوم مختلف:

لقد أشكل على علماء النفس تحديد مفهوم القيمة بفعل تعقد طبيعتها وتقاربها وتداخلها مع طبيعة مفاهيم أخرى سابقة لديهم. فقد ذهبت طائفة من علماء النفس إلى اعتبار مفهوم القيمة موافقاً لأحد المفاهيم السابقة لديهم؛ كالحاجة أو الدافع أو الاهتمام أو السمة أو المعتقد أو الاتجاه أو السلوك.¹⁶ وفي المقابل ذهبت طائفة أخرى منهم إلى اعتبار مفهوم القيمة مخالفاً لكل المفاهيم السابقة لديهم، رغم

موافقته لها في بعض الأوجه، حيث تكمن أوجه المخالفة، حسب 'معتز عبد الله' و'عبد اللطيف خليفة'، فيما يلي:

- القيمة ليست مجرد حاجة، بل هي تمثيل معرفي للحاجة يقوم به الإنسان دون غيره، لذا فهي تخصّه، في حين تعمّ الحاجة جميع الكائنات الحيّة.

- القيمة ليست مجرد دافع، بل هي تحوي التصور القائم خلفه الذي يعطيه المعنى والتبرير الملائم.

- الاهتمام أضيق من القيمة؛ إذ يرتبط بالتفضيلات الشخصية، في حين ترتبط القيمة بالتفضيلات الاجتماعية. ومنه فالاهتمام يعتبر مظهرا من مظاهر القيمة.

- القيمة أكثر تنوعا من السمة، إذ تتضمن، خلافا للسمة، جانبا إيجابيا وآخر سلبيا. كما أنها أكثر قابلية للتغيير من السمة.

- تشير القيمة عادة إلى ما هو حسن أو سيء وغير ذلك من الأحكام القيميّة، في حين يحيل المعتقد غالبا إلى ما هو حقيقي أو زائف وغير ذلك من الأحكام الواقعية، وهذا يعني أنّ القيمة تتميز عن المعتقد بالجانب التقيمي.

- القيمة أعم وأشمل من الاتجاه، فهي عبارة عن مجموعة من الاتجاهات المرتبطة فيما بينها. وعليه تقف القيمة كمعيار للاتجاه.

- القيمة أكثر تجريدا من السلوك، إذ ليست مجرد سلوك، بل هي تتضمن المعايير التي توجّه السلوك.¹⁷

2- القيمة حكم تفضيلي فردي:

بناء على أوجه المخالفة المذكورة بين مفهوم القيمة والمفاهيم الأخرى المقاربة لها في علم النفس، عرّف 'عبد اللطيف خليفة' القيم بأنّها «الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء، وذلك في ضوء تقييمه أو تقديره لهذه الموضوعات أو الأشياء، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل

بين الفرد بمعارفه وخبراته وبين ممثلي الإطار الحضاري الذي يعيش فيه، ويكتسب من خلاله هذه الخبرات والمعارف.¹⁸ ؛ وعلى ضوء هذا التعريف حصر 'عبد اللطيف خليفة' محدّدات القيمة فيما يلي:

- يُحدّد بمقتضى القيمة ما هو مفضل في موقف توجد فيه عدة بدائل.
- تتحدّد من خلال القيمة غايات ووسائل لتحقيق هذه الغايات.
- تتحدّد القيمة بالحكم سلباً أو إيجاباً على مظاهر من الخبرة في ضوء تقييم الفرد.
- يُعبّر عن هذه المظاهر بالقيمة في ظل بدائل متعددة أمام الفرد.
- يتّخذ هذا التعبير أحد أشكاله الوجوبية مثل 'يجب أن...' أو 'ينبغي أن...!'
- يختلف وزن القيمة من فرد لآخر بقدر احتكامه إليها في المواقف المختلفة.
- تحتل القيمة الأثقل وزناً الأهمية الأكبر في نسق القيم.¹⁹

يُستنتج من تعريف 'عبد اللطيف خليفة' أن القيمة، بمفهومها النفسي، ذات طبيعة معنوية قابلة للإدراك الحسيّ بصدورها صريحة بالقول أو ضمنية في الفعل، لكن دلالتها تخصّ ما يتعامل معه الفرد، ولا تعمّ الجماعة كلّها، من مواضيع (معنوية) وأشياء (مادية) في إطار تفضيله لها، وفي سياق تفاعله مع المجتمع الذي يعيش فيه. كما أنّ القيمة، بهذا المفهوم، تقبل النقسيم إلى إيجابية وسلبية، وذلك وفق حكم الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل؛ وقد أشادت 'دياب' بمن يُعرّف القيمة بإبراز عنصر التفضيل مبّرة ذلك بأن الأشياء في الواقع تتفاضل، لذا لا بد أن يفضل الإنسان في سلوكه شيئاً على آخر، وما دام الإنسان يفضل فهو يهتدي بهدي القيم في سلوكه.²⁰

إنّ تدو غاية اعتبار القيمة، في تعريف 'عبد اللطيف خليفة'، حكماً تفضيلياً هي ربطها، من جهة، بالسلوك الفردي، وجعلها، من جهة أخرى، قابلة للفحص الإمبريقي (البحث العملي) وفق ما يمليه علم النفس؛ إذ الحكم التفضيلي،

استنادا على مفهوم القيمة في الفلسفة، هو حاصل عملية التقييم، أي حاصل عملية تقدير وجود أو انعدام القيمة، كخاصية مجردة عليا، في الموضوع أو الشيء، ومنه فالحكم التفضيلي هو حكم قيمي وليس هو القيمة نفسها التي هي، في حقيقتها المثالية، غير قابلة لا للملاحظة ولا للقياس المباشرين بحكم تجرّدها العالي.

ومما سبق يتجلى وجود عملية تسبق إصدار الحكم القيمي، وهي عملية تقييم الفرد للموضوع أو الشيء. وبهذا فهي أقرب إلى حقيقة القيمة المثالية من الحكم القيمي الذي هو أقرب إلى تحققها الواقعي. ولهذا مال 'عطية هنا' إلى تعريف القيمة بتلك العملية، على ما يبدو، معتبرا تعريفه شاملا لجميع النواحي التي ذكرها الباحثون. فهو يرى أنّ القيم، عموما، «عبارة عن تنظيمات معقّدة لأحكام عقلية وانفعالية معممة نحو الأشخاص أو الأشياء أو المعاني سواء كان التفضيل الناشئ عن هذه التقديرات المتفاوتة صريحا أو ضمنيا»²¹.

ويُفهم من تعريف 'عطية هنا' أنّ عملية تقييم الفرد للموضوع أو الشيء هي عملية واعية، وذلك من خلال وصفها بأنّها 'تنظيمات'. أمّا وصفها بأنّها 'معقّدة' فيمكن تفسيره برّد ذلك إلى كونها تتضمن، وفق 'دياب'، تداخلا في الوعي بين مظهره الإدراكي (العقلي) والوجداني (الانفعالي)²². وعليه يظهر أنّ المقصود بـ "أحكام عقلية وانفعالية" هي الأحكام القيميّة الناشئة عن العمليات التقييمية العقلية والانفعالية، وتؤكد هذا عبارة "التفضيل الناشئ عن هذه التقديرات المتفاوتة" الواردة في آخره التعريف. ولكن، رغم ما يظهر به تعريف 'عطية هنا' من عمق وشمول، إلّا أنّه يظلّ صعب الفحص إمبيريقيا بحكم تجرّد وتعقّد عملية التقييم المرتكز عليها.

ويلاحظ، من خلال تعريف 'عطية هنا'، أنّ كلا المظهرين، الإدراكي والوجداني، مجرّدين باطنين وقبليّين يُجسّدهما ظاهريا وبعديا، بالصدور، الحكم القيمي الناتج عن عملية التقييم التي تتضمنهما. وعليه فالحكم القيمي هو الذي

يتضمن المظهر الثالث للوعي بالقيمة، وهو المظهر النزوعي (أي النزوع نحو الفعل أو السلوك)؛ إذ الحكم القيمي، وفق 'دياب'، لا يتضح فحسب في مجال التعبير اللفظي، بل أن مجاله أساسا هو مجال الفعل والسلوك²³؛ ولهذا دافعت 'دياب' عن تعريف القيمة بكونها حكما قيميا لكونه يجلو عنها الغموض ويقربها من الفهم. وعلى هذا الأساس عرّفت القيمة بأنها «الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء مهتديا بمجموعة المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك».²⁴

ثالثا- القيمة في علم الاجتماع:

في مقابل علماء النفس، يهتم علماء الاجتماع أساسا بسلوك الجماعة، ولهذا ركّزوا، في تحديد مفهوم القيمة، على القيمة الجماعية التي تتكئ على الجماعة لكن دون إهمال أثر الفرد فيها. وعليه تجلّى، بعد تحليل دلالات القيمة التي تحملها تعريفاتها الاجتماعية المختارة، أنّ المفهوم الاجتماعي للقيمة ينحصر في التجسيد الجماعي لحقيقتها المثالية وتجريده لتحققها الواقعي من خلال اعتبار القيمة حكما تفضيليا جماعيا، يعمل بنفسه كميّار اجتماعي سلوكي.

1- القيمة حكم تفضيلي جماعي:

على أساس أنّ تعريف القيمة يجب أن يخضع لعدد من المعايير، أهمّها أن يكون قابلا للترجمة الإجرائية ويكون واضحا لدرجة تميّزه عن مفاهيم مقاربة له، رجّح 'عماد عبد الغني'، من بين أبرز تعريفات المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، تعريفين اثْنَيْن للقيمة، معلّلا ذلك بأنهما يتميزان بالشمولية والدقة النسبية ويتقاطعان في عدد من النقاط التي تصلح للاستخدام الإجرائي أو العملي في العلوم الاجتماعية.²⁵

كان أول هذين التعريفين، التعريف الذي قدّمه 'عبد اللطيف خليفة'، وهو المذكور سلفا في تحديد مفهوم القيمة في علم النفس. أما ثانيهما، فكان التعريف

الذي خلص إليه كلّ من 'محمد علي' و'غريب سيد' و'علي عبد الرزاق'، والذي يعتبرون فيه القيم «مجموعة من المعتقدات التي تنتم بقدر من الاستمرار النسبي، والتي تمثل موجّهات للأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيقها، أو أنماط سلوكية يختارها ويفضلها هؤلاء الأشخاص بديلاً لغيرها. وتنشأ هذه الموجّهات عن تفاعل بين الشخصية والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وهي تفصح عن نفسها في المواقف، والاتجاهات والسلوك اللفظي والسلوك الفعلي والعواطف التي يكونها الأفراد نحو موضوعات معيّنة».²⁶

ورغم ما يظهر على التعريفين المذكورين من التباين اللفظي إلا أنّهما متقاربان معنًى؛ إذ، بالتمعّن فيهما، لا يبدو الفرق الجوهرى بينهما سوى في ربط الأول مفهوم القيمة بالفرد في مقابل ربط الثاني مفهومها بالجماعة ("الأشخاص"، "الأفراد")، ويتجلى هذا أكثر بالرجوع إلى محدّدات القيمة، السابق عرضها، التي استتبّطها 'عبد اللطيف خليفة' من تعريفه المذكور. ولكن، بالنظر إلى الصياغة اللفظية لكلا التعريفين، يبدو أنّ التعريف الأول أكثر قابلية للترجمة الإجرائية (أشمل)، وأشدّ وضوحاً لدرجة تميّزه عن مفاهيم مقاربة له (أدقّ)؛ إذ لفظ "المعتقدات" المستخدم في التعريف الثاني لا يمنع مفهومه من دخول المعتقدات الوضعية (الواقعية) في مفهوم القيمة إلى جانب المعتقدات المعيارية (القيمية). ورغم أنّ سياق هذا التعريف يحيل إلى المعتقدات المعيارية دون الوضعية إلا أنّه غير صريح مثلما هو الحال في التعريف الأول.

إنّ اتفاقاً مع ترجيح 'عبد الغني عماد'، وبناء على ارتكاز مفهوم القيمة في علم الاجتماع على الجماعة، يمكن تعريف القيمة في هذا العلم، على منوال تعريف 'عبد اللطيف خليفة'، بأنّها: "الأحكام التي تصدرها الجماعة بالترتيب أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء، وذلك في ضوء تقييمها أو تقديرها لهذا الموضوع

أو الشيء، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين أعضاء الجماعة، بمعارفهم وخبراتهم المشتركة، وبين ممثلي الإطار الحضاري الذي يعيشون فيه، ويشكّلون من خلاله هذه الخبرات والمعارف.

ويُستخلص من هذا التعريف أن القيمة، بمفهومها الاجتماعي، ذات طبيعة معنوية قابلة للإدراك الحسيّ بصورها صريحة بالقول أو ضمنية في الفعل، لكن دلالتها تعمّ ما تتعامل معه الجماعة، ولا تخصّ الفرد وحده، من مواضيع (معنوية) وأشياء (مادية) في إطار تفضيلها لها، وفي سياق تفاعل أعضائها مع المجتمع الذي يعيشون فيه. كما أنّ القيمة، بهذا المفهوم، تقبل التقسيم إلى إيجابية وسلبية، وذلك وفق حكم الجماعة بالتفضيل أو عدم التفضيل.

ومنه يتجلى أنّ اعتبار القيمة "حكما قيميا" في التعريف المقدم لها، يحقق ربطها، من جهة، بالسلوك الجماعي، ويجعلها، من جهة أخرى، قابلة للبحث الواقعي الموضوعي وفق ما يمليه علم الاجتماع؛ إذ الحكم القيمي، كما سبق بيانه، ليس هو القيمة نفسها في حقيقتها المثالية، لكنّه يتميّز عنها، رغم كونها الخاصة المجردة العليا التي يتأسّس عليها، بأنّه يتجسّد ظاهريا بصدوره عن الجماعة، وذلك، عموما، في تعبير أعضائها القولي وفي سلوكهم الفعلي، وهذا ما يؤهّله ليكون واقعا موضوعيا. وبناء عليه، يمكن اعتبار التعريف المقدم للقيمة معبرا عما يراه علماء الاجتماع أنّ «القيم من صنع المجتمع، وأنها تعبير عن الواقع».²⁷

وتجدر الإشارة إلى أن تجسيدات القيمة عند الباحثين الاجتماعيين، لا تنحصر في الحكم القيمي، بل تشمل أيضا الموضوع أو الشيء المُقوّم، وكذا السلوك القيمي. وقد ذهب 'بيومي' إلى تعريف القيمة بأنها الموضوع أو الشيء المُقوّم على أساس أنّه يجسّدها؛ حيث اعتبرها «"المرغوب فيه" (...) بمعنى أي شيء مرغوب

من الفرد أو الجماعة الاجتماعية. وموضوع الرغبة قد يكون موضوعا ماديا أو علاقة اجتماعية أو أفكار أو بصفة عامة أي شيء يتطلبه ويرغبه المجتمع.²⁸

غير أن هذا التعريف، من منظور 'إدلر' (Adler)، يبدو قاصرا؛ إذ، بالنسبة إليه، القيم الكامنة في الأشياء لا يمكن اكتشافها بمعزل عن السلوك الإنساني المتصل بهذه الأشياء. ومن هذا المنطلق اختار 'إدلر' تعريف القيمة بأنها السلوك القيمي نفسه؛ حيث ساوى بين القيمة والفعل باعتبار أن الفعل هو التجسيد الوحيد للقيمة القابل للمعرفة.²⁹ ولكن حتى هذا التعريف يظهر ناقصا؛ إذ أن القيمة، كما سبق بيانه، تختلف عن السلوك في أنها أكثر تجريدا منه.

ولعل هذا ما دفع 'كلوكهون' (Kluckhohn) إلى تعريف القيمة، حسبما يظهر، بمعنى الحكم القيمي؛ حيث ذكر أنها «مفهوم، صريح أو ضمني، يتميز به فرد أو تختص به جماعة، للمرجوب فيه الذي يؤثر على الاختيار من بين الطرق والوسائل والأهداف المتاحة للسلوك».³⁰ ويؤكد كون هذا التعريف يحيل إلى الحكم القيمي إقرار صاحبها، بعد ذكره، أن «الوجداني ('مرغوب فيه')، والإدراكي ('مفهوم')، والنزوعي ('اختيار') عناصر كلها أساسية في مفهوم القيمة هذا»³¹، وقد سلف بيان أن هذه العناصر المذكورة هي التي تشكّل الحكم القيمي من خلال عملية التقييم. كما يؤكد ذلك تقسيمه القيمة إلى قسمين: قيمة "صریحة"، وهي القيمة التي يُعبّر عنها بالكلام، وقيمة "ضمنية"، وهي التي يستدل عليها بالسلوك³²، وقد سبقت الإشارة إلى أن الحكم القيمي هو القابل للإدراك الحسيّ بصدوره صريحا بالقول أو ضمنا في الفعل.

2- القيمة معيار اجتماعي سلوكي:

على ضوء ما سبق ينكشف أن القيمة، باعتبارها حكما قيميا جماعيا، تُعدّ معيارا اجتماعيا للسلوك؛ إذ أن الحكم القيمي الجماعي، من جهة، لا يعبر إلا عما

هو مرغوب فيه اجتماعيا، والمعايير التي تضعها الجماعة، من جهة أخرى، لا تمثل سوى ما هو مرغوب فيه اجتماعيا³³. وقد صرّح بذلك 'بارسونز' (Parsons) في تعريفه للقيمة بأنّها «ما يمكن أن يُسمّى به عنصر في نسق رمزي مشترك يعمل كمعيار أو مقياس للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد حقيقة في موقف»³⁴؛ وبناء عليه، فالقيم، باعتبارها معايير اجتماعية، قد تظهر، حسب 'بيومي'، رسمية؛ حيث تكون مكتوبة فتأخذ شكل القوانين، أو غير رسمية؛ حيث تكون غير مكتوبة فتأخذ شكل الأعراف والتقاليد³⁵، أو تأخذ بالإجمال، حسب 'دياب'، شكل العادات³⁶.

ولعلّ تعدّد الأشكال التي تأخذها القيم هو ما حدا بـ قاموس الخدمة الاجتماعية' إلى تعريف القيم بأنّها «عادات ومستويات سلوكية ومبادئ تعتبر مرغوبة من ثقافة أو جماعة من الناس»³⁷، حيث أدخل فيه العادات التي ليست هي القيم، وإنّما هي شكل تأخذ القيم. ويبدو أن 'محمد غيث' قد انتبه لهذا فحصر تعريف القيمة في كونها «مبدأ مجرد وعام للسلوك، يشعر أعضاء الجماعة نحوه بالارتباط الانفعالي، كما أنّه يوفّر لهم مستوى للحكم على الأفعال والأهداف الخاصة. ولذلك، تضع القيم مجموعة المستويات العامة للسلوك التي تكون المعايير الاجتماعية التعبير الواضح والملموس لها»³⁸.

ويُحتمل أنّ تعدّد الأشكال التي تأخذها القيم هو الذي جعل 'هلموت' (Helmut) ينفي اعتبار القيم "معايير" بحجّ أبرزها أنّ القيم لا تأمر أو تنهى مباشرة عن سلوك محدّد³⁹. ولكن نظر 'هلموت'، من هذه الزاوية، يبدو ظاهريا، إذ بالنظر الباطني يتجلّى أنّ القيم، باعتبارها أحكاما قيمية، هي المعايير الحقيقة الجوهرية الأساسية، وأنّ ما سواها، ممّا يُنظر إليه على أنه معيار، ليس سوى مظهرها معبرا عنها أو شكلا ممثلا لها. ولهذا ذهب 'إحسان الحسن' إلى تعريف القيم بأنّها

«ضوابط سلوكية تتأثر بأفكار ومعتقدات الإنسان، وهذه الضوابط تضع سلوك الإنسان في قالب معين يتماشى مع ما يريده المجتمع ويفضله.»⁴⁰

خاتمة:

بعد هذه المقارنة التعريفية لمفهوم القيمة في تخصصات الفلسفة وعلم النفس والاجتماع، يُستخلص أنّ التعريفات المختارة للمفهوم الفلسفي للقيمة تدلّ على أنّه مفهوم يحيط بحقيقة القيمة المثالية وتحققها الواقعي معا.

ومن خلال ما تدلّ عليه هذه التعريفات، تكون القيمة، في حقيقتها المثالية، جوهرًا منفصلاً عن الشيء، يُنظر إليه في علاقته بالشيء كخاصية مجردة عليا له، ويُطلّع إليه باعتباره المثل الأعلى ذاته. أما في تحققها الواقعي، فتكون القيمة مظهرًا متصلًا بالشيء، يُنظر إليه في علاقته بالشيء كخاصية مجسّدة دُنْيا فيه، ويُربّغ فيه باعتباره الشيء عينه. وعليه فالقيمة هي خاصية للشيء من وجهين متلازمين؛ أحدهما باطن مستقل عن الشيء والآخر ظاهر مرتبط به؛ إذ يمثّل الأوّل التجرّد العالي للقيمة، بينما يمثّل الثاني التجسّد الدّاني لها؛ كما يُستخلص أنّ التعريفات المختارة للمفهومين النفسي والاجتماعي للقيمة تدلّ على أنّهما مفهومان يطابقان مفهوم "الحكم القيمي"، ولا يختلفان عن بعضهما سوى في مصدر هذا الحكم؛ إذ يصدر الحكم القيمي، في المفهوم النفسي، عن الفرد، بينما يصدر، في المفهوم الاجتماعي، عن الجماعة.

وعلى ضوء ما تدلّ عليه هذه التعريفات، تكون القيمة، في الوقت نفسه، تجسيدا لحقيقتها المثالية (إذ الحكم القيمي يكون بالمثل الأعلى) وتجريداً لتحقيقها الواقعي (إذ الحكم القيمي يكون على الشيء)؛ حيث تربط عمودياً، على أساس التلازم، بين وجه التجرّد العالي لها (المثل الأعلى المتطلّع إليه) ووجه التجسّد الدّاني لها (الشيء المرغوب فيه).

وبهذا يتجلى التقارب والتكامل الضمني بين تعريفات مفهوم القيمة في تخصصات الفلسفة وعِلْمِي النفس والاجتماع، رغم اختلاف الظاهري بينها، من خلال تقارب وتكامل دلالات القيمة التي تحملها هذه التعريفات، والمتمثلة، إجمالاً، في ثلاث دلالات: "المثل الأعلى" الذي يتطّلع إليه الإنسان (كفرد أو جماعة)، والشئ" الذي يرغب فيه (كفرد أو جماعة)، و"الحكم القيمي" الصادر عنه (كفرد أو جماعة) تجسيدا للمثل الأعلى الذي يتطّلع إليه وتجريدا للشئ الذي يرغب فيه.

الهوامش والمراجع:

¹ أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد 3 (R-Z)، ترجمة: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت/باريس، ط2، 2001، ص 1524.

² معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد 1، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1986، ص 683.

³ Joyce Hertzler, Social institutions, University of Nebraska press, Nebraska, 1946, p. 309.

⁴ أندريه لالاند، مرجع سابق، ص1524.

⁵ Louis Lavelle, Introduction à l'ontologie, Les Presses universitaires de France, Paris, 1951, p. 89.

⁶ الربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص 341.

⁷ المرجع نفسه، ص 32.

⁸ مجمع اللغة العربية المصري، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1403هـ 1983م. ص 151.

⁹ عادل العوّا، العمدة في فلسفة القيم، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1986، ص178، 402.

¹⁰ رالف بارتين بيرري، آفاق القيمة: دراسة نقدية للحضارة الإنسانية، ترجمة: عبد المحسن عاطف سلام، سلسلة ميراث الترجمة، العدد 1774، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص4.

¹¹ الربيع ميمون، مرجع سابق، ص 32، 33، 36.

¹² طه عبد الرحمن، تعددية القيم: ما مداها؟ وما حدودها؟، سلسلة الدروس الافتتاحية، الدرس 3، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط1، 2001، ص11.

¹³ محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، نقد العقل العربي 4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص 55.

¹⁴ المرجع نفسه، ص 56.

¹⁵ Emmanuel Levinas, Totalité et infini: essai sur l'extériorité, Livre de Poche, Paris, 2000, p. 340.

¹⁶ عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم: دراسة نفسية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 160، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص 35-47.

¹⁷ معتز سيد عبد الله، وعبد اللطيف محمد خليفة، علم النفس الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، 2001، ص 356-369.

¹⁸ عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص 51.

¹⁹ المرجع نفسه، ص 51-52.

²⁰ فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية: مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1980، ص 23.

²¹ مساعد بن عبد الله المحيّا، القيم في المسلسلات التلفزيونية: دراسة تحليلية وصفية مقارنة لعينة من المسلسلات التلفازية العربية، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1414هـ، ص39.

²² فوزية دياب، مرجع سابق، ص 29-30.

²³ المرجع نفسه، ص 45.

²⁴ المرجع نفسه، ص 43، 44، 52.

²⁵ عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006، ص 140-142.

²⁶ المرجع نفسه، ص 142-143.

²⁷ خروف حميد، "القيم من منظور اجتماعي: مقارنة نظرية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 20، ديسمبر 2003، ص 71.

²⁸ محمد أحمد محمد بيومي، علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 105-106.

²⁹ Adler Franz, "The Value Concept in Sociology", American Journal of Sociology, Vol. 62, N° 3, Nov. 1956, p. 272, 276.

³⁰ Kluckhohn Clyde, "Values and Value-orientations in the Theory of Action: An Exploration in Definition and Classification". In Parsons Talcott, Shils Edward (editors), Toward a General Theory of Action. Harvard University Press, Massachusetts, 5th ed., 1951, p. 395.

³¹ Loc. cit.

³² Ibid, p. 415.

³³ فوزية دياب، مرجع سابق، ص 47، 51.

³⁴ Parsons Talcott, The Social System, Routledge, London, 2nd ed, 1991, p. 7.

³⁵ محمد أحمد محمد بيومي، مرجع سابق، ص 18.

³⁶ فوزية دياب، مرجع سابق، ص 92.

³⁷ أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار الوفاء لندبا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2013، ص 838.

³⁸ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 468.

³⁹ Helmut Thome, "Values, Sociology of". In James D. Wright (Editor-in-Chief), International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, Vol. 25, Elsevier, Oxford, 2nd ed., 2015, p. 49.

⁴⁰ إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1999، ص 514.